

## مرسوم رقم ١٠٩٧٥

احالة مشروع قانون متعجل إلى مجلس النواب يرمي إلى إجازة جبائية الواردات كما في السابق وصرف النفقات اعتباراً من أول شباط ٢٠٢٣ ولغاية صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٣ على أساس القاعدة الإثنى عشرية

إن رئيس الحكومة،

بناءً على الدستور لا سيما المادة ٦٢ منه،

بناءً على القانون النافذ حكماً رقم ١٠٢٢/١١/١٥ تاريخ ٢٠٢٢ (قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢)،

بناءً على إقتراح وزير المالية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٦

يرسم ما يأتي:

**المادة الأولى:** يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المعدل المتعلق بالإجازة جبائية الواردات كما في السابق وصرف النفقات اعتباراً من أول شباط ٢٠٢٣ ولغاية صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٣ على أساس القاعدة الإثنى عشرية.

**المادة الثانية:** إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن مجلس الوزراء  
الإمضاء محمد نجيب ميقاني

٢٠٢٣/٢/٦  
بيروت، في

وزير المالية

رئيس مجلس الوزراء  
الإمضاء محمد نجيب ميقاني

الإمضاء يوسف خليل



صورة طبق الأصل

أمين عام مجلس الوزراء

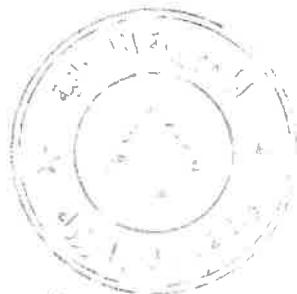
الشانعي معتمد مقيم

## مشروع قانون معجل

اجازة جبائية الواردات كما في السابق وصرف النفقات اعتباراً من أول شباط ٢٠٢٣ ولغاية صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٣ على أساس القاعدة الإثنى عشرية

المادة الأولى: أجاز للحكومة اعتباراً من أول شباط ٢٠٢٣ ولغاية صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٣ جبائية الواردات كما في السابق وصرف النفقات على أساس القاعدة الإثنى عشرية، قياساً على أرقام الإعتمادات المرصدة في موازنة العام ٢٠٢٢ على أن يؤخذ بالإعتبار ما أضيف إليها وما أسقط منها من الإعتمادات الدائمة.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



## الأسباب الموجبة

نظراً لعدم تصديق مشروع موازنة العام ٢٠٢٣ لتاريخه،

وحيث أن الإنفاق على أساس القاعدة الإثنى عشرية، وفقاً لأحكام المادة ٨٦ من الدستور، يتوقف بنهاية شهر كانون الثاني ٢٠٢٣،

وحرصاً على عدم توقف عملية الجبائية والصرف والدفع مع بداية شهر شباط ٢٠٢٣، لما لذلك من تأثير سلبي على سير المرفق العام،

تم وضع مشروع القانون المعجل المرفق والرامي إلى

١- اجازة جبائية الواردات كما كان يتم سابقاً.

٢- الإنفاق على القاعدة الإثنى عشرية وذلك ابتداء من أول شباط ٢٠٢٣ ولغاية صدور قانون موازنة العام ٢٠٢٣

آملين من المجلس النيابي الكريم درسه وإقراره وفق الأصول.

